

واشنطن تفرض عقوبات على النقل البحري الإيراني

واشنطن - أعلنت الولايات المتحدة، مساء الاثنين، دخول عقوبات جديدة على إيران حيز التنفيذ وتستهدف هذه المرة قطاع النقل البحري ل طهران التي ترزح تحت وطأة أزمة اقتصادية بسبب التحركات الأميركية ضدها.

وهذه العقوبات، التي بدأ سريانها مساء الاثنين، تشمل شركتين إيرانيتين للملاحة البحرية تتهمة الإدارة الأميركية بنقل أسلحة الدمار الشامل.

وتستهدف العقوبات، التي كانت قد أعلنت عنها الإدارة الأميركية في ديسمبر شركة "خطوط شحن الجمهورية الإسلامية الإيرانية" وفرعها المتمركز في شانغهاي شركة "إي سيل" للشحن البحري.

ويرى مراقبون أن هذه العقوبات تعد امتدادا للسياسة الأميركية التي تتبعها واشنطن إزاء الأخطار الإيرانية على الأمن والسلم في المنطقة والتي تسميها حملة الضغوط القصوى.

وتسعى الولايات المتحدة إلى مواصلة الحملة من خلال تضييق الخناق على الطرق المالية لإيران.

ومن جهته، قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إنه تم تأجيل تطبيق العقوبات لمدة ستة أشهر "حتى يتسنى لمصنعي الإمدادات الإنسانية إلى إيران إيجاد وسائل نقل بديلة".

وأضاف "الآن انتهى التأجيل السخّي، يجب على الكيانات التجارية أو البحرية التي ترغب في التعامل مع إيران إيجاد سفن أو وسائل نقل بحري أخرى".

و"خطوط شحن الجمهورية الإسلامية الإيرانية" هي الشركة الـ15 عالميا في القطاع لناحية حجم البضائع المنقولة، وقد كانت مدرجة أصلا في القائمة السوداء لوزارة الخزانة الأميركية بتهمة ارتباطها بالأنشطة النووية الإيرانية.

وتم مقتضى التدابير الجديدة إدراجها في قائمة سوداء أخرى مرتبطة ببرنامج أسلحة الدمار الشامل.

وأكد بومبيو أن هذه العقوبات تمثل "تحذيرا واضحا" مشددا على أن "كل من يتعامل مع خطوط الشحن الإيرانية أو إي سيل يعرض نفسه لعقوبات محتملة" ويخاطر بالمساهمة في برامج إيران الحساسة وخاصة برامجها النووية.

وتأتي هذه العقوبات لتبديد آمال العودة إلى المفاوضات بين الدولتين العويتين حسبما يقول مراقبون حيث مثل تبادل للسجناء في الفترة الأخيرة مؤشرا إيجابيا قبل أن تضعف فرص التسوية بين الأميركيين والإيرانيين بهذه العقوبات.

رفض ترامب مساعي إصلاح الشرطة قد يرفع وتيرة الاحتجاجات

الرئيس الأميركي يتعهد بالمحافظة على التمويل المخصص لإدارات الشرطة



دافع الرئيس الأميركي دونالد ترامب باستماتة، مساء الاثنين، عن الشرطة الأميركية وذلك في مواجهة دعوات لإصلاحها أفرزتها حادثة مقتل الشاب الأسود جورج فلويد بعد أن ضغط عليه رجل أمن أبيض ما فجر احتجاجات واسعة سرعان ما تلقفها الديمقراطيون وسلطات محلية وطالبوا بإصلاح إدارات الشرطة.

واشنطن - رفض الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مساء الاثنين، المساعي الرامية لإصلاح الشرطة بعد استبعاد الانتقادات التي طالبت رجال الأمن مؤكدا أن غالبيتهم "عظماء".

وتعهد ترامب بالمحافظة على التمويل المخصص لإدارات الشرطة في الولايات المتحدة وسط دعوات متزايدة تطالب بتخفيضات هائلة لميزانيات قوات إنفاذ القانون.

ويأتي تفاعل الرئيس الأميركي بعد أن أصبح المتظاهرون يهتفون بضرورة إصلاح الشرطة ووضع حد لوحشية رجالها وذلك في أعقاب وفاة جورج فلويد بعد احتجاج الشرطة له في مينيابوليس نهاية الشهر الماضي.

وقال ترامب في اجتماع لمسؤولي وكالات إنفاذ القانون الاتحادية والمحلية في البيت الأبيض "أن يكون هناك خفض للتمويل، ولن يكون هناك تفكيك لشرطةنا".

ويرى مراقبون أن هذه القضية تحرج ترامب بشكل أكبر في وقت يسعى فيه إلى النجاح في معركة إعادة الانتخاب التي من المتوقع أن تجري نوفمبر المقبل.

ويشير هؤلاء إلى إمكانية أن يؤدي رفض ترامب لإصلاح الشرطة إلى تاجيح الاحتجاجات في الشوارع الأميركي الذي لم يتخلص بعد من حالة الغليان التي يعيش على وقعها بسبب مقتل فلويد.

والثلاثاء، تجمع الآلاف في ولاية تكساس، حيث القوا نظرة السوداء الأخيرة على الرجل الأسود الذي تسببت حادثه وفاته في احتجاجات عمت كل المدن الأميركية وامتدت لدول أخرى.

وقتل فلويد بعد أن ضغط عليه شرطي أبيض بركبته حتى لفظ أنفاسه الأخيرة ما فجر موجة تنديد بالعنصرية في الولايات المتحدة.

ولم ينجح مشول الشرطي المتهم بقتل فلويد أمام المحكمة في إخماد

ترامب يغازل الأمنيين ولا يتخلل عنهم

القوة الممبئة، كما يسهل إجراء تحقيقات مستقلة مع مراكز الشرطة التي يرتكب أفرادها أنماطا من سوء السلوك. وتحكم المحتجون على جاكوب فري، رئيس بلدية مينيابوليس في مطلع الأسبوع بعد أن أبلغهم معارضته لمطالبهم بإجراء تخفيضات في إدارة الشرطة في المدينة.

وقالت المندوبة الصحافية باسم البيت الأبيض كايلى ماكيني، في إفادة صحافية في وقت سابق الاثنين، إن "ترامب فزع من التحرك المطالب بخص تمويل الشرطة".

وأشارت إلى أن الرئيس "يدرس عددا من الاقتراحات المختلفة" للرد على وفاة فلويد، لكنها لم تقدم تفاصيل عن الإجراءات التي يدرساها.

بموازاة ذلك تواصل الاحتجاجات المطالبة بالعدالة لفلويد في الولايات المتحدة وخارجها. وقد أحييت المظاهرات، التي استمرت الاثنين والثلاثاء بالرغم

الاحتجاجات الأميركية حيث رفع المحتجون خلال تشييعهم فلويد شعارات تطالب بإصلاح الشرطة.

وقال ماركوس وليامز وهو أميركي أسود من سكان هيوستن ويبلغ من العمر 46 عاما من أمام الكنيسة "أنا سعيد لأنه تلقى الوداع الذي يستحقه".

وأضاف "أريد أن ينتهي القتل على يد الشرطة، أريد منهم إصلاح الإجراءات تحقيقا للعدالة ووقف القتل".

وتكشف أعضاء ديمقراطيون في الكونغرس، الاثنين، النقاب عن مشروع قانون يهدف لمكافحة العنف والظلم العنصري الذي ترتكبه الشرطة.

ومن المقرر أن يتخذ مشروع القانون خطوات كبيرة تشمل السماح لضحايا سوء سلوك الشرطة بمقاضاتها للحصول على تعويضات وحظر تكبير المعتقل مع في الولايات المتحدة.

والمقرر أن يتخذ مشروع القانون خطوات كبيرة تشمل السماح لضحايا سوء سلوك الشرطة بمقاضاتها للحصول على تعويضات وحظر تكبير المعتقل مع في الولايات المتحدة.

والمقرر أن يتخذ مشروع القانون خطوات كبيرة تشمل السماح لضحايا سوء سلوك الشرطة بمقاضاتها للحصول على تعويضات وحظر تكبير المعتقل مع في الولايات المتحدة.

اليونان تستبق تحركات تركيا شرق المتوسط بتفاهات مع إيطاليا

اتفاق بين أثينا وروما ينهي الخلافات حول الحدود البحرية في المنطقة

وأمام هذا الوضع المتنازع في شرق المتوسط، الذي قد يتفجر ويؤدي إلى صراع شامل بين اليونان التي تشعر بخذلان المجتمع الدولي لها إزاء الانتهاكات التركية، يحاول بعض النسطاء فتح قنوات اتصال دبلوماسية بين أثينا وأنقرة.

وتقول مصادر مطلعة أن الولايات المتحدة حاولت إنشاء قناة اتصال على المستوى العسكري بين اليونان وتركيا، بالإضافة إلى القناة الدبلوماسية على مستوى السفارات في أثينا وأنقرة.

ويرى مراقبون أن الحكومة اليونانية لديها إرادة قوية للحوار مع أنقرة خاصة في هذه المرحلة التي يهيمن فيها رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس سياسيا، ولكن لا توجد رسائل إيجابية من هذا القبيل من الجانب التركي.

وتفاقت الصعوبات بسبب المناخ السلبي لأردوغان في الداخل التركي بسبب الدعايات السياسية من تعامل حكومته مع جائحة فيروس كورونا والوضع الاقتصادي المقلق.

وأفاد الموقع الإخباري الأوروبي المستقل "نيو يورب" الاثنين أن مجموعة قراصنة يونانيين قاموا باختراق مواقع إلكترونية للحكومة التركية وإسقاطها، بما في ذلك وزارات الدفاع والخارجية، ردا على هجوم إلكتروني قام به قراصنة أترك على موقع تابع لبلدية في نيسابونيكي.

والأحد، نشرت مجموعة "أونيموس غريس" لقطعة لموقع وزارة الخارجية التركية إلى جانب هذه الرسالة "تركي، نحن نهاجم أيضا. نود إبلاغ الجانبين لديك بالهدوء لأنهم سيفقدون الكرة".

ونقلت صحيفة ناشيونال هيرالد اليونانية عن وزير الدفاع اليوناني السابق إيفانجيلوس أوستولاكيس قوله "إذا كنا بحاجة للدخول في صراع فربما نكون وحدنا، علينا إجراء هذه الحسابات".

وأضاف "ما دام عمل أردوغان يتم مع تحركاته الدبلوماسية وتحالفاته وابتزازه وأكاديبه بشأن القانون الدولي، فإنه لا يحتاج إلى إثارة ضجة".

أثينا تحاول حشد الدعم الدولي لمواجهة أطماع أنقرة في المنطقة بعد إعلانها خارطة مواقع للتنقيب في المتوسط

وتواصل اليونان حشد الدعم الخارجي في محاولة لتوحيد الموقف الدولي إزاء انتهاكات تركيا، بالإضافة إلى إقامة شراكات عسكرية مع دول أوروبية تجهيزا لأي مواجهة مع الأتراك.

وتقول مصادر إن اليونان تجري مشاورات خلف الكواليس مع فرنسا من أجل التأسيس لوجود دولي عسكري دائم في شرق المتوسط لمنع الانتهاكات من أي طرف.

كما تجهز اليونان لإرسال فرقاطات حربية إلى المواقع التي حددتها تركيا لأنشطتها الاستكشافية حسب ما تقوله ذات المصادر التي تشير إلى أن تصاعد التوترات بين البلدين بات يلقى العديد من الأطراف الدولية.

"الاتفاق أكد حق الجزر اليونانية في المناطق البحرية وحسم القضايا المتعلقة بحقوق الصيد".

وقال "هذا يوم تاريخي" مضيفا أن اليونان تسعى لإقامة مناطق اقتصادية حصرية مع كل جيرانها.

ويأتي الاتفاق اليوناني الإيطالي بعد أن وقعت تركيا وحكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج، وأجهزة الإسلاميين في طرابلس، قبل أشهر اتفاقا بشأن الحدود البحرية.

وأثار ذلك غضب اليونان التي اعتبرت الخطوة تعديا على حقوقها السيادية. وقوبل التوقيع الذي قام به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والسراج بتنديد واسع من مصر واليونان وإسرائيل وقبرص.

وقال نندباس "الحدود البحرية لا تحدد إلا باتفاقات شرعية".

وهناك خلافات كبيرة تشق طريق العلاقات اليونانية والتركية حول عدد من القضايا ترجع بالأساس لعقود بدءا من نزاعات على حقوق استغلال الموارد المعدنية في بحر إيجه وحتى قبرص المقسمة عرقيا.

وفي خطوة مثيرة للجدل أعلنت تركيا عن خارطة لأهداف ستسرع في تنفيذها خلال المرحلة المقبلة وتستهدف نقاطا في بحر إيجه وسواحل قبرص تزخر بموارد كبيرة على غرار النفط والغاز.

وقوبلت خطوة أنقرة بتصعيد كبير من اليونان التي أكدت أنها على استعداد تام للدخول في مواجهة إن لزم الأمر مع الأتراك من أجل المحافظة على سيادتها والحلولة دون استباحتها.

لويجي دي مايو، بعد توتر على مدى أشهر في منطقة شرق البحر المتوسط بسبب نزاعات على الموارد الطبيعية، حيث نشبت مواجهة دبلوماسية معقدة بين تركيا واليونان وقبرص.

ولم يتوفر بعد تفاصيل عن الاتفاق، الذي يمدد فعليا اتفاق أبرم عام 1977 بين البلدين بشأن الجرف القاري في البحر الأيوني.

وتقول نيقوسيا وأثينا إن تركيا تنتهك سيادتهما من خلال أنشطة التنقيب التي تقوم بها على سواحلها وهي تهم ترفضها أنقرة. ومن جانبه، قال وزير الخارجية اليوناني نيكوس نندباس إن

حتمت تحركات تركيا في شرق المتوسط على اليونان التحرك على مختلف الأصعدة في محاولة لتثني أنقرة على انتهاك سيادتها في خضم استعدادات أنقرة لمباشرة أنشطة استكشافية جديدة في المنطقة ما جعل أثينا توقع اتفاقا بحريا مع روما لإنهاء خلافات عميقة بشأن الحدود البحرية وبعض الأنشطة على غرار الصيد.

وتُحاول أثينا منذ فترة حشد الدعم الدولي لمواجهة أطماع أنقرة في المنطقة خاصة بعد إعلانها الأخير عن خارطة تحركاتها التي تستهدف القيام بأنشطة تنقيب عن الغاز في شرق المتوسط.

ويأتي الاتفاق بين أثينا وروما، الذي وقع خلال زيارة وزير الخارجية الإيطالي

أثينا - وقعت اليونان وإيطاليا اتفاقا بشأن الحدود البحرية الثلاثاء، يقيم منطقة اقتصادية حصرية بين البلدين وذلك في خطوة يرى مراقبون أنها تستهدف حل العديد من الخلافات حول حقوق الصيد والتنقيب عن الموارد في البحر الأيوني.



توتر يتصاعد